العدل والأمن والاستقرار

تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول العالم التي تنعم بالاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، بفضل حرص القيادة على توفير كل الإمكانيات التي تُعزِّز من كفاءة وتميّز الأداء الأمني، والحرص على إقامة العدل وبسْط الأمن وسيادة القانون.

وأعلن الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية، في ٢٥ يوليو ٢٠٠٧ ملامح استراتيجية الوزارة، التي قال سموه إنها تقوم على مبدأ الوقاية خير من أي علاج، وهو المبدأ الذي حرصت الوزارة على تطبيقه بدقة من أجل تحقيق أعلى مستويات الأمن، من خلال منهج الاستباق الذي يحول دون وقوع أية محظورات أمنية، بما يساهم في تحقيق أمن المواطن والمقيم على حد سواء وفقا لأرقى المعايير العالمية.

وحرصت الاستراتيجية على معالجة مجموعة من النقاط المهمة التي تضمنتها الاستراتيجية الشاملة للحكومة الاتحادية، ومن أهمها تحقيق السلامة المرورية، وذلك بالعمل على خفض معدل حوادث المرور وما ينجم عنها من خسائر فادحة في الثروة البشرية والممتلكات العامة، وزيادة التوعية المرورية بين مستخدمي الطرق. وشكّلت وزارة الداخلية لجنة عليا للإشراف على آليات تنفيذ الاستراتيجية التي تهدف كذلك إلى تفعيل الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات المحلية والخارجية، والتركيز على العنصر البشري، واستحداث مفاهيم شرطية جديدة.

جهاز حماية المنشآت والمرافق الحيوية

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي، في ١٠ يوليو ٢٠٠٧ قانوناً يقضي بإنشاء جهاز حماية المنشآت والمرافق الحيوية في إمارة أبوظبي، بهدف متابعة وتقييم وتطوير كافة الإجراءات المتعلقة بتأمين وحماية المنشآت والمرافق الحيوية مثل المنشآت البترولية البرية والبحرية ومحطات توليد الطاقة وتحلية المياه ومحطات شبكة نقل وتوصيل الغاز الطبيعي والمطارات والموانئ والكوابل والخطوط الهوائية، وخطوط الخدمات وكافة مستلزماتها وتوابعها التي تمتلكها الإمارة من الأعمال التخريبية لدعم الاستقرار الأمني لهذه المنشآت، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي للإمارة بالتنسيق مع القوات المسلحة والجهات الحكومية الاتحادية والمحلية.

وأصدر الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان ولي عهد أبوظبي

منصور بن زايد آل نهيان يتابع ميدانياً سير العمل في دائرة القضاء بأبوظبي للإطمئنان على سرعة إنجاز القضايا .

أنجزت وزارة الداخلية بنجاح مشروع ربط إدارات الجنسية والإقامة إلكترونياً مما سيتيح التواصل مع إدارات الجنسية والإقامة على مستوى الدولة على مدار الساعة، ويسهم في تسريع الإجراءات وتخفيف العبء على المراجعين والموظفين.

نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي قراراً يقضي بتكليف معالي الشيخ أحمد بن طحنون بن محمد آل نهيان بالعمل رئيسا لجهاز حماية المنشآت والمرافق الحيوية.

وناقشت اللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات التي شكّلها مجلس الوزراء برئاسة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية، في اجتماعها في ١١ سبتمبر ٢٠٠٧ السبل الكفيلة بتطوير عمل الموانئ والمطارات ومدى التزامها بالمعايير الدولية في هذا المجال.

ربط إدارات الجنسية والإقامة إلكترونياً

وأثنى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، في اللقاء الذي عقده، بحضور الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة، ومعالي محمد عبدالله القرقاوي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، مع مدير عام إدارة الجنسية والإقامة بوزارة الداخلية ومديري إدارات الجنسية والإقامة في إمارات ومدن الدولة في ٣ يونيو ٢٠٠٧ بأبوظبي، على جهود مديري الجنسية والإقامة الذين أتموا، بنجاح مميّز، الربط الإلكتروني بين إداراتهم من جهة، والإدارة العامة في وزارة الداخلية، ما يوفر خدمة أسرع وأفضل لمراجعي إدارات الجنسية والجمهور والجهات المعنية. وكانت وزارة الداخلية قد اعتمدت، في ٢٤ مارس ٢٠٠٦ منظومة حلول إلكترونية متكاملة في إدارات الجنسية والإقامة.

وتتضمن مجموعة الحلول الإلكترونية عدة خدمات مرتبطة بإدارة الجنسية والإقامة، منها نظام تقديم الطلبات عبر الانترنت والدفع الإلكتروني والخدمات الإلكترونية لسفارات الدولة ومركز لتلقي الاتصالات يعمل على مدار الساعة لخدمة المراجعين، بالإضافة إلى قارئ الجوازات الإلكتروني.

وستتيح هذه الخدمات التواصل مع إدارات الجنسية والإقامة على مدار الساعة ما يساهم في تسريع الإجراءات وتخفيف العبء على المراجعين والموظفين على حد سواء، بالإضافة إلى خدمة السفارات في معزل عن فروقات التوقيت وأيام العطلة، وذلك عبر التنفيذ الكامل للإجراءات بشكل إلكتروني.

وقال الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية إن إطلاق هذه المنظومة الإلكترونية يمثل تحولاً نوعياً في خدمات الجنسية والإقامة التي توفرها الدولة ويجعلها أول دولة في العالم تطبق حلولاً إلكترونية متكاملة في منافذها الحدودية.

شعار إحتفال شرطة أبوظبي بيوبيلها الذهبي.

سيف بن زايد آل نهيان يترأس اجتماع اللجنة العليا لأمن المطارات والموانىء.

اليوبيل الذهبي لشرطة أبوظبي

واحتفلت القيادة العامة لشرطة أبوظبي، خلال الفترة من ٢٠ نوفمبر إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ باليوبيل الذهبي لتأسيسها تحت شعار "شرطة أبوظبي.. عطاء وتطوّر". وأكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية أن الاحتفالات ستعكس ما حقّقته شرطة أبوظبي من إنجازات متعددة الأوجه والمجالات منذ لحظة تأسيسها بقيادة الشيخ مبارك بن محمد آل نهيان "وزير الداخلية وقتذاك" والمغفور له حمودة بن علي وزير الداخلية الأسبق والمستشار الخاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودورها في تعزيز وتدعيم أركان الاتحاد والتعاون مع بقية إدارات الشرطة في الإمارات بشكل متناغم ضمن للدولة والمجتمع فيها من مواطنين ومقيمين على أرضها كافة سبل الاستقرار والأمن، وبذلها لجهود مشهودة أسهمت في توحيد قانون الشرطة والأمن في جميع الإمارات، علاوة على مساهمتها في تنظيم وإدارة الشرطة الاتحادية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية التي تشهدها إمارة أبوظبي اليوم بشكل خاص والإمارات الأخرى عموماً.

وكرَّم الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية، في احتفال كبير في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧ بنادي ضباط القوات المسلحة، عدداً من أسر الشهداء الأبرار من وزارة الداخلية الذين قضوا خلال تأديتهم لواجبهم بكل شجاعة وإقدام، ومنحهم وسام الإقدام تقريراً وعرفاناً لتضحياتهم من أجل أمن واستقرار البلاد.

وقد شهد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولى عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمدينة زايد الرياضية الاحتفال الذي أقامته شرطة أبوظبي بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيسها (اليوبيل الذهبي).

وافق المجلس التنفيذي على استحداث ٨٤٨ وظيفة مدنية جديدة ضمن مشروع ميزانية القيادة العامة لشرطة أبوظبي للعام ٢٠٠٨ لسد الاحتياجات التوسعية للهيكل التنظيمي لشركة أبوظبي.

وأكد سموه في تصريح بهذه المناسبة أن التحديات الأمنية في العصر الحديث تحتل أولوية متقدمة ضمن اهتمامات الدول، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط التي تعاني أسبابا وأعراضا متفاوتة التأثير ومتباينة الأسباب للقلق والاضطرابات الأمنية بجميع أنماطها ومظاهرها، ومن هذا المنطلق، فإننا نثمن غاليا أجواء الأمن والأمان والاستقرار التي تعيشها إمارة أبوظبي وبقية إمارات الدولة، باعتبارها ثمرة تخطيط محكم وجهود دؤوبة تبذلها أجهزة الشرطة، وفي مقدمتها شرطة أبوظبي، التي تحتفل هذه الأيام بـ"اليوبيل الذهبي" لإنشائها.

وأكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية في كلمة في الاحتفال مواصلة العمل بكل جهد وإخلاص للارتقاء بالعمل الشرطي والقيام بدورنا في إنجاح خطة تطوير حكومة ابوظبي ٢٠٣٠. وقال ان ما حققته شرطة أبوظبي من انجازات كان الفضل فيه بعد الله تعالى لقادتنا الذين ورثوا الحكمة والبصيرة من مؤسس دولتنا وباعث حضارتنا المغفور له بإذن الله تعالى الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله. وأكد أننا لن نرضى ونقنع بما حققنا بل سنتطلع دائما إلى تحقيق المزيد كما نعاهدكم بأننا سنكون دائما على درب التقدم سائرون وبتوجيهاتكم مسترشدون وبتوفيق الله محققون الأمن والأمان لهذا البلد تحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة حفظه الله ورعاه.

وأعلن سموه عن إنشاء مجلس للوقاية من الجريمة يجعل من مكافحة الجريمة عملا مشتركا بين الشرطة والجهات الحكومية والخاصة والمواطنين والمقيمين.

واستضافت دولة الإمارات الإجماع الأول لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية (الإنتربول) لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عُقد خلال الفترة من ٤ إلى ٦ يونيو ٢٠٠٧ بأبوظبي، الذي ناقش دور (الإنتربول) في إسناد الأزمات الطارئة والأحداث الكبرى، إضافة إلى جرائم الاتجار بالبشر وسرقة السيارات وتزوير البطاقات الائتمانية، والتنسيق بين دول الإقليم في مكافحة هذه الجرائم وغيرها.

محمد بن زايد يتفقد المنشآت الإصلاحية والعقابية

وقام الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في ٧ مارس ٢٠٠٧ بزيارة تفقدية إلى إدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية في سجن الوثبة بأبوظبي، بهدف الإطلاع على وضعية السجون والتعرف على واقع أحوال النزلاء ومستوى الخدمات المقدمة لهم.

انتهت وزارة الداخلية من دراسة مشروع لخصخصة إدارة السجون والمنشآت الإصلاحية.

واستهل سموه زيارته بتفقد قسم السجلات والأرشيف، والعيادة الطبية والنفسية، وعنابر النزلاء، ووحدة التغذية التي يتناول بها النزلاء وجباتهم، حيث اطلع من المسؤولين على مستوى الرعاية الصحية المقدمة ونوعية الطعام وطريقة تقديمه للنزلاء.

وتفقّد سموه كذلك الورش الإنتاجية المهنية، والتي تضم ورش النجارة والخياطة ومشغل النساء، وشاهد سموه فيها المعرض الدائم لمنتجات الورش نماذج من أعمال النزلاء رجالاً ونساء، والتي تشمل المجسمات التراثية مثل السفن البحرية وصناديق المندوس الموشاة بالقطع الذهبية والمباخر الخشبية المزخرفة والجداريات المزينة بالآيات القرآنية واللوحات الفنية ذات المشاهد الطبيعية والمرسومة بألوان الزيت، والتي تعكس مقدرة النزلاء الجمالية وإبداعهم في فن الرسم، إضافة إلى المشغولات النسائية ومنها الشيل والعباءات المحلية والأثواب المطرزة والعطور وأنواع الطيب وخلطات البخور، حيث أبدى سموه إعجابه بتنوع ومستوى إنتاج هذه الورش، داعياً إلى توفير كافة مستلزمات واحتياجات هذه الورش في سبيل الارتقاء بجودة الأعمال، وتشجيع النزلاء على مواصلة الإبداع.

وتحظى منتجات هذه الورش برواج كبير في الأسواق المحلية والخارجية، حيث شاركت أعمال النزلاء في العام ٢٠٠٦ في ١١ معرضاً محلياً ودولياً، بالإضافة إلى ما تُحقِّقه من راحة نفسية وفرصة مهنية لصقل مهاراتهم، ودخلاً شهرياً نظير أعمالهم وإنتاجهم الفني.

وزار الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مشروع تأهيل النزلاء المواطنين لسوق العمل، والذي تُنفِّذه وزارة الداخلية بالتعاون مع مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (سرت) التابع لكليات التقنية العليا، والذي يستهدف إعداد وتقديم برامج تأهيلية لسوق العمل للنزلاء المواطنين، وإكسابهم المهارات العلمية واللغة الإنجليزية والرياضيات حتى يصبحوا مؤهلين للالتحاق بوظائف مناسبة في مؤسسات القطاع الخاص.

ويعكس هذا المشروع الهام، الذي بدأ في فبراير ٢٠٠٧ ويُعدَ الأول من نوعه في الوطن العربي، مدى اهتمام الدولة بترجمة مفهوم الإصلاح والتأهيل إلى واقع وبرامج عمل تساعد على تنمية وتطوير العناصر المواطنة وإعطائها فرصة أخرى لتلافى وتدارك الخطأ والانخراط من جديد في خدمة الوطن والعمل على تقدمه وتطوره.

واطّلع سموه في ختام زيارته على عرض إلكتروني عن مشروع خصخصة إدارة السجون والمنشآت الإصلاحية، الذي انتهت وزارة الداخلية من دراسته.

أعيد تنظيم دائرة القضاء في إمارة أبوظبي ودعمها بما يضمن سرعة التقاضي وإنجاز القضايا، بحيث لا تتعطل مصالح الناس.

استراتيجية وزارة العدل

وأعلنت وزارة العدل، في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ استراتيجيتها التي ترتكز على ١٠ محاور رئيسية تتمثّل في تقديم خدمات قضائية وقانونية متميّزة وكسب ثقة المتعاملين، وتحقيق تكامل العمل القضائي والقانوني من خلال تفعيل وتطوير أنظمة بديلة للتقاضي، وتطوير بيئة عمل نموذجية للوصول إلى منظومة معاصرة، والتحول إلى العمل الإلكتروني واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما تهدف الاستراتيجية إلى تطوير الموارد البشرية وأنظمتها وتوطين الوظائف، وتنمية علاقات العمل في إطار من الشفافية وإيجاد نظم عمل مؤسسية فعالة تساهم في تمكين الوزارة من تحقيق التميز، وإيجاد بيئة عمل مادية نموذجية، وتفعيل العمل مع الشركاء الاستراتيجيين، وتعزيز التعاون مع الجهات الدولية.

وتضمّنت الاستراتيجية ٥٢ مبادرة وتوصية، منها ٤٢ توصية تُركِّز، بشكل رئيسي، على تطوير قطاع العدل والسلامة، و١٠ توصيات، يكون دور وزارة العدل كمشارك ومساعد لجهات حكومية أخرى، لتطوير مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وأنجزت وزارة العدل، منذ قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، عشرات المئات من القوانين التي تُنظِّم جميع نواحي الحياة، وتُشكِّل البنية التشريعية الأساسية للدولة. وأنجزت الوزارة، خلال العام ٢٠٠٧ أكثر من ٣٥ مشروع قانون جديد وتعديلات في مشاريع قوانين مهمة معمول بها، من أهمها قانون إنشاء مجموعة بريد الإمارات القابضة، ومشروع قانون الانتفاع بالمساكن، وقانون السلع الخاضعة للرقابة والاستيراد والتصدير، وقانون المسؤولية الطبية والتأمين الصحي، وقانون أملاك الاتحاد.

تنظيم دائرة القضاء بأبوظبي

وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦ قانوناً بإعادة تنظيم دائرة القضاء في إمارة أبوظبي، الذي أكد على استقلالية ونزاهة القضاء وحياديته، واستقلاله عن السلطة التنفيذية وسيادة القانون، واستقلالية العاملين على تطبيقه.

وأنشأ القانون (مجلس القضاء) برئاسة رئيس محكمة النقض، حيث يختص هذا المجلس بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية وندب وإعارة القضاة في إمارة أبوظبي إضافة إلى وجوب الأخذ برأيه في مشروعات القوانين

المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة، ونصّ على تشكيل محاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ومحكمة نقض في إمارة أبوظبي، حيث تشكل المحاكم الابتدائية من دوائر مدنية وتجارية ودوائر جزائية وأخرى إدارية ودوائر أحوال شخصية، إضافة إلى دوائر أخرى يتم تشكيلها بناء على توصية مجلس القضاء.

وأنشأ القانون، الذي بدأ العمل به في شهر مايو ٢٠٠٧ نيابة عامة لإمارة أبوظبي يرأسها النائب العام وعدد كاف من الأعضاء. كما أنشأ القانون دائرة تسمى "دائرة القضاء" تتبع الحاكم، وتختص بتشكيل محاكم الاستئناف في الإمارة وقد أتبع القانون بهذه الدائرة إدارة التنفيذ والتي تعنى بتنفيذ الأحكام القضائية وتتولى الإعلانات القضائية. كما ألحقت بها إدارة أخرى تسمى "إدارة التفتيش القضائي" تتبع المجلس القضائي وتختص بإجراء التفتيش الدوري على القضاة وأعضاء النيابة العامة والكشف عن أي قصور في أداء هؤلاء لواجباتهم.

ولقد أفرد القانون فصلا مهما، فيما يتعلق بحصانة القضاة وواجباتهم ومساءلتهم، يُعزِّز استقلالية ونزاهة القضاء ويضمن شفافية عمل القاضي.

أصدر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء بأبوظبي قراراً بإنشاء لجنة الفتوى الشرعية بدائرة القضاء، تضم نخبة من كبار العلماء المشهود لهم بالكفاءة.

دعم دائرة القضاء

وتمّ دعم دائرة القضاء لضمان سرعة التقاضي بتعيين مجموعة جديدة من القضاة ووكلاء النيابة العامة. وقد أدى، أمام الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء بأبوظبي في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٧ (٥٦) قاضياً ووكيل نيابة اليمين القانونية، من بينهم قاض وسبعة وكلاء نيابة مواطنين، منهم امرأتان، ورئيس محكمة النقض، والقائم بأعمال النائب العام. وأعرب سموه عن ثقته بان يساهم القضاة ووكلاء النيابة الجدد في إحداث نقلة نوعية في العمل القضائي لتعمّ العدالة الاجتماعية أوساط المجتمع، وتترسّخ الطمأنينة في نفوس أبنائه، داعياً سموه القضاة ووكلاء النيابة إلى أن يكونوا مثالاً للنزاهة والحياد والإخلاص لعملهم وواجبهم. وأكد سموه أن العدالة حق للجميع وأن سيادة القانون فوق كل اعتبار، يحتمي الجميع في ظلّه وينعمون بعدله وسيادته، داعياً سموه القضاة إلى الإسراع في إنجاز القضايا وعدم تأجيلها، بحيث لا تتعطل مصالح الناس، ويحصل كل ذي حقٍّ على حقّه.

واطّلع سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي على تجهيزات الدائرة واستعداداتها للعام القضائي الجديد الذي بدأ في الثاني من سبتمبر ٢٠٠٧ وأكد سموه على أهمية سرعة

أقر المجلس الوزاري للخدمات خطة شاملة لتوطين السلطة القضائية.

البتّ والفصل في القضايا، مشيداً سموه بالتطورات التي شهدها سلك القضاء في الإمارة خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي من المتوقع لها أن تحدث نقلة نوعية في العمل القضائي من خلال العمل على سرعة البت في القضايا بكافة أنواعها.

وأصدر سموه، في ١٩ أغسطس ٢٠٠٧ قراراً بإنشاء لجان للمصالحة بدائرة القضاء الشرعي في كل من أبوظبي ومدينة العين والمنطقة الغربية، تتكون كل لجنة من رئيس وعدد من الأعضاء لا يزيد على عشرة من ذوي الخبرة والاختصاص، يختارهم رئيس الدائرة، بالإضافة إلى قاض ومهندس لإعانة اللجنة في الجوانب الشرعية والقانونية والفنية.

وتساعد هذه اللجان المحاكم المختصة في سرعة البتّ في القضايا، خاصة القضايا المتعلقة بالتركات والعقارات والمنقولات والمساكن، وإبداء الرأي والمشورة للحاكم.

كما أصدر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٧ قراراً بإنشاء لجنة الفتوى الشرعية بدائرة القضاء تضم نخبة من كبار العلماء المشهود لهم بالكفاءة. وتتولى اللجنة مهام الفتوى الشرعية بدائرة القضاء وفق الآلية التي تحددها اللائحة الداخلية لإدارة الإفتاء، على أن تصدر الفتاوى بالتوافق العلمي المنهجي المصاحب لسعة الدين وسماحته دون غلو أو تفريط.

خطة توطين السلطة القضائية

وأقرّ المجلس الوزاري للخدمات، في اجتماعه برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة رئيس المجلس، في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٧ الخطة المستقبلية لتدريب وتوطين السلطة القضائية المقدَّمة من وزارة العدل، والتي بدأ تطبيقها مع مطلع العام ٢٠٠٧.

واعتمد مجلس إدارة معهد التدريب للدراسات القضائية، في اجتماعه في ٥ فبراير ٢٠٠٧ الخطة التدريبية الجديدة والمنهاج السنوي لتدريب أعضاء السلطة القضائية والمحامين والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين، والدورات التدريبية التي سينظّمها بمقره الجديد بالشارقة، وأقرّ تعيين مجلس علمي استشاري جديد للمعهد.

كما استعرض البرامج التدريبية التي تمّ تنفيذها في العام ٢٠٠٦ والتي بلغ عددها ١٠١ برنامج شارك فيها ٢٩٠٥ شخصا، مقارنة مع ٥٧ برنامجاً في العام ٢٠٠٥ استفاد منها ١١٥ من العاملين في السلطة القضائية.

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية

اعتمدت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية هيئة الهلال الأحمر كشريك استراتيجي في مجال توزيع عوائد ريع الأوقاف التي تديرها الهيئة.

ووافق مجلس الوزراء، في اجتماعه في الثاني من مارس ٢٠٠٧ على تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف برئاسة الدكتور حمدان بن مسلم المزروعي.

واستعرض المجلس، في اجتماعه الأول الذي عقده في ٢٢ مارس ٢٠٠٧ الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجلها وتشمل الإرشاد والتوجيه الديني في الدولة ترسيخاً لمبدأ الوسطية ونشر الثقافة الإسلامية بالوسائل المختلفة، وإدارة المساجد ورعايتها، وتنظيم شؤون الحج والعمرة، والإشراف على مراكز تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الدينية وما في حكمها، إضافةً إلى تأهيل وإعداد الأئمة والخطباء، والإشراف على الأوقاف الإسلامية التي تقع ضمن اختصاصاتها، والعمل على تنمية واستثمار أموالها، والسعي لترسيخ سنة الوقف وحض القادرين عليه بما يحقق المقاصد الشرعية منه في خدمة المجتمع.

وناقش المجلس أهمية إعداد مشروع قانون إتحادي لتنظيم مهنة مقاولي الحج والعمرة، وإمكانية فرض الضمان البنكي على حملات العمرة أسوةً بما هو معمول به مع حملات الحج، وكذلك إصدار قرار ينظم آلية إنشاء وتشغيل مراكز تحفيظ القرآن الكريم في الدولة وصيانة المساجد، وشدد على الحاجة لإصدار قرار ينظم رعاية شؤون المساجد.

وبحث المجلس آلية توزيع فوائد الأوقاف ووجه بضرورة صرف عوائد الأوقاف المشروطة حسب وصية الواقفين، وأما عوائد الأوقاف غير المشروطة فقد وجه المجلس بضرورة التركيز على إنفاقها في رعاية بيوت الله تعالى بما يحقق الارتقاء برسالتها السامية.

واعتمد المجلس هيئة الهلال الأحمر كشريك استراتيجي في مجال توزيع ما تعتمده الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف من عوائد ريع الأوقاف التي تديرها الهيئة.

واختار المجلس الدكتور محمد مطر الكعبي عضو مجلس الإدارة مديراً عاماً للهيئة ونائباً لرئيس مجلس الإدارة.

حملة وقْف زايد

وقدم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ٣٧٠ مليون درهم لحملة الوقف التي نظّمتها الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، خلال شهر رمضان المبارك، لبناء وتوسيع وقْف الشيخ زايد في أبوظبي، وذلك برعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي

استقبلت دار زايد للثقافة الإسلامية ١٣ من الأئمة من الولايات المتحدة الأمريكية الذين شاركوا في برنامج لتأهيل الأئمة، نظّمته الدار بالتعاون مع المجلس القومي الأمريكي للشباب المسلم.

عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وأقامت الهيئة حفلاً، بحضور سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، في ٢ أكتوبر ٢٠٠٧ بقصر الإمارات لتكريم المساهمين في إنجاح الحملة التي انطلقت تحت شعار "نبت في الأرض وأثمر في السماء".

وكرَّم سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وسعادة الدكتور حمدان مسلم المزروعى رئيس الهيئة الرعاة وكبار المحسنين والطلاب الفائزين بالمسابقات التي نظّمتها الهيئة، بتقديم الدروع وشهادات التقدير والجوائز التشجيعية.

وهدفت الحملة إلى تحقيق استراتيجية الدولة فيما يخص الوقف وزيادة الوعي الوقفي وإحياء سنّة الوقف والدعوة إليه، وتقوية أواصر التعاون فيما بين الهيئة والمؤسسات الحكومية والأهلية وزيادة الموارد المالية للأوقاف، وتقوية أواصر التواصل فيما بين الهيئة وأفراد المجتمع، وغرس الوعي بقضايا الوقف وأحكامه بين الأجيال.

دار زايد للثقافة الإسلامية

وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي في ٧ مايو ٢٠٠٧ قانوناً يقضي بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء دار زايد للثقافة الإسلامية الذي صدر في العام ٢٠٠٥.

وألغى التعديل عبارة "مجلس الأمناء" أينما وردت في القانون السابق، واستبدل نصّ المادة الرابعة بنصّ جديد يحدد أغراض الدار بالعمل على رعاية المسلمين الجدد وتفعيل أسلوب التعايش مع المجتمع المسلم، وتعريف غير المسلمين بماهية الإسلام وجوهره وحقيقته.

كما تقوم الدار بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها وعلى الأخص توفير الرعاية الاجتماعية والأسرية للمسلمين الجدد ومعاونتهم في الحصول على شهادات إشهار الإسلام وفقا للقواعد المعمول بها في الدولة، واستخدام كافة الأساليب المقروءة والمرئية والمسموعة والمعدات التقنية للتعرف بمبادئ الإسلام الرامية إلى غرس روح التسامح وتجنب التعصب الديني، واتخاذ الوسائل نحو تثبيت المسلمين الجدد على إسلامهم والعمل على دمجهم في المجتمع الإسلامي وتعليمهم اللغة العربية.

واستبدل التعديل نصّ المادة (٥) من القانون السابق بنصّ جديد يوكل لديوان ولي العهد بإقرار السياسة العامة والخطة السنوية للدار، والنظر في التقرير السنوي وما تقوم به من إنجازات. وأضاف التعديل مادة جديدة تنصّ على أن يكون للدار مدير عام يصدر بتعيين قرار من ولي العهد.

ونظّمت دار زايد للثقافة الإسلامية، بالتعاون مع معهد مكتوم للدراسات العربية والإسلامية باسكتلندا في ٨ أبريل ٢٠٠٧ بقصر الإمارات بأبوظبي "الندوة الأكاديمية الدولية للتعددية الثقافية والتواصل الحضاري في القرن الحادي والعشرين".

وأصدرت الندوة، التي شارك فيها عدد من المفكّرين والعلماء من مختلف أنحاء العالم "إعلان أبوظبي" حول التواصل الثقافي والحضاري. وأوصت بإنشاء معهد أكاديمي ثقافي في الإمارات لدعم التواصل الثقافي بين الشعوب والأديان.

واستقبلت الدار، في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بمركزها بالعين، ١٣ من الأئمة من الولايات المتحدة الأمريكية الذين شاركوا في برنامج لتأهيل الأئمة تُنظِّمه الدار بالتعاون مع المجلس القومي الأمريكي للشباب المسلم.

وافتتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ بقناة (القصباء) معرض (صور المساجد في العالم) في دورته العاشرة والتي استمرت حتى ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧ بعرض أكثر من ١٥٠ صورة من ٤٨ دولة عربية وإسلامية وأجنبية في العالم.

مسجد الشيخ زايد

أدى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٧ صلاة عيد الأضحى المبارك مع جموع المصلين بمسجد الشيخ زايد بن سلطان طيّب الله ثراه، بعد اكتمال المراحل الأخيرة من تشييده وتغطيته بأكبر سجادة في العالم بلغت مساحتها ٥ آلاف و٦٢٧ متراً

أدى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٧ صلاة عيد الأضحى المبارك مع جموع المصلين بمسجد الشيخ زايد بن سلطان طيّب الله ثراه، بعد اكتمال المراحل الأخيرة من تشييده وتغطيته بأكبر سجادة في العالم.

فاز فضيلة الدكتور محمد علي الصابوني من سوريا بشخصية العام الإسلامية لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، تقديرا لدوره الريادي في خدمة الإسلام والمسلمين.

مربعاً، وتعلوه سبع ثريات مختلفة الألوان والأحجام مُغطّاة بالكريستال ومطلية بالنحاس الخالص والذهب، وتُعد من أضخم الثريات عالمياً.

وصُنعت سجّادة المسجد يدوياً من قبل شركة سجّاد إيرانية استُخلصت من النباتات الطبيعية، وبلغت مساحتها أكثر من خمسة آلاف متر مربع بطول (١٣٣) متراً وعرض (٤٨) متراً، وبلغ وزنها نحو (٣٥) طناً من الصوف و(١٢) طناً من خيوط القطن. وبلغت قيمتها حوالي (٣٠) مليون درهم، واستغرق العمل بها (١٢) شهراً، وعمل في حياكتها أكثر من ألف و(٢٠٠) عامل. كما تعتبر الثريات الخاصة بالمسجد، والتي تم التعاقد مع شركة ألمانية لتصنيعها، من أكبر الثريات في العالم وبلغت قيمتها (٣٠) مليون درهم.

ويُعدّ المسجد من أبرز معالم المعمار الإسلامي في العالم، ويتميّز، من ناحية التصميم، بوجود ثلاث قباب رئيسية كبرى لقاعة الصلاة الرئيسية، و٥٧ قبة مختلفة الأحجام تُغطي الأروقة الخارجية، بالإضافة إلى المداخل الرئيسية والجانبية.

ويعتبر المسجد، الذي يقع على مساحة ٢٢ ألف متر مربع، وتبلغ تكلفته مليارين و١٦٧ مليون درهم، من أكبر ١٠ مساجد في العالم الإسلامي، وبطاقة استيعابية تصل إلى ٤٠ ألف مُصلٍّ.

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وكرَّم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في ختام فعّاليات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في دورتها الحادية عشرة في ٢ أكتوبر ٢٠٠٧ والتي أقيمت بمركز دبي التجاري العالمي، شخصية العام الإسلامية والتي فاز بجائزتها التي تبلغ مليون درهم، فضيلة الشيخ الدكتور محمد علي الصابوني من سوريا تقديراً لدوره الريادي في خدمة الإسلام والمسلمين، ولما له من سبق وجهود في مجال تفسير القرآن، ولإنتاجه العلمي الغزير في كل ما يخدم كتاب الله.

كما كرَّم سموه العشرة الأوائل الفائزين بالجائزة من بين متسابقي ٤٠ دولة وجالية إسلامية في العالم، وهم على التوالي من بنجلاديش واليمن وليبيا وماينمار ومصر وجنوب أفريقيا وبوركينافاسو والنيجر والإمارات وموريتانيا.

ويحصل الفائز الأول على ٢٥٠ ألف درهم جائزة نقدية، والفائز الثاني على ٢٠٠ ألف درهم، والثالث ١٥٠ ألف درهم، فيما يحصل الفائزون، من الرابع إلى العاشر، على ٦٥ ألفاً لكل منهم، ويحصل بقية المشاركين على ٢٠ ألف درهم لكل منهم.

إرجع الى صفحة الفهرست